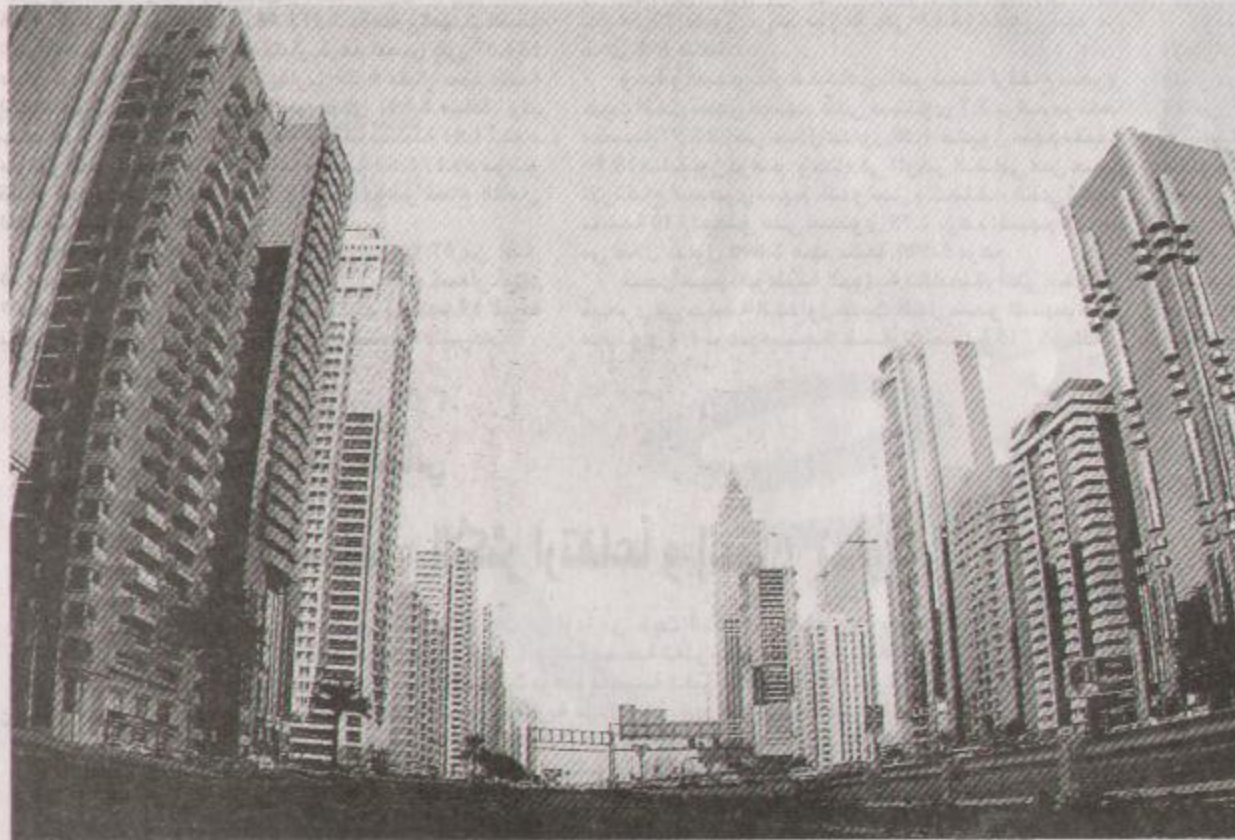


عمليات الاستحواذ والدمج تخفف من السلبات

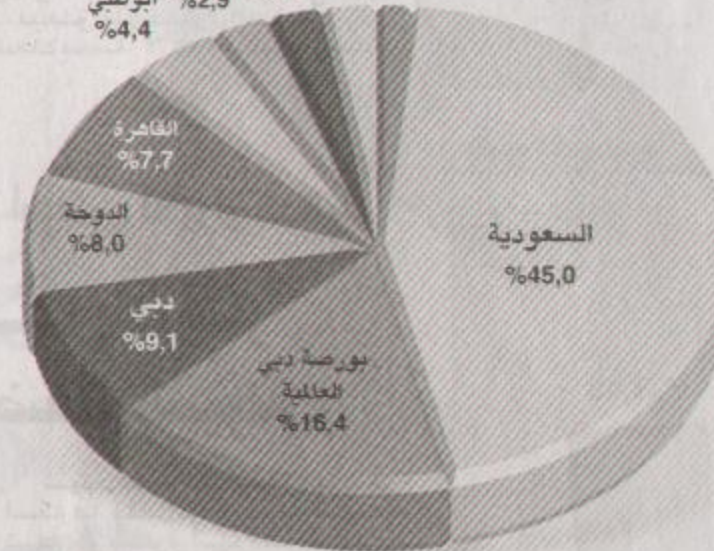
الإمارات من أفضل الوجهات الاستثمارية للشركات الهاربة من الأزمة



الإمارات تستحوذ على 30%

من قيمة الطرح الأولي في المنطقة

عمان الكويت مسقط
%1,7 %2,3 %2,5
البحرين
%2,9 أبو ظبي
%4,4



دبي - يوسف العربي:

أشاد تقرير صدر مؤخراً عن الاتحاد الدولي لشركات الاستحواذ والدمج بناء على دراسة أعدتها شركة «ميرجرماركت» وأعلنت نتائجها أسس خلال فعاليات المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي لشركات الاستحواذ والدمج، بالخطوات الاستراتيجية الجاري تنفيذها حالياً في كل من الإمارات والكويت على وجه الخصوص، داعياً باقي الدول إلى وضع برامجها الخاصة للتعامل مع الأزمة من منظور عالمي. وتوقع التقرير سيناريوهات إيجابية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات متوسطة الحجم برغم الأزمة العالمية.



فيصل الصيرفي

حيث تناقص حجم المعاملات بنسبة 39% بالمقارنة بمعاملات الربع الثالث من العام 2007، في أوروبا بينما تناقصت بمقدار 30% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتناقضت معدلات المعاملات في أوروبا إلى 58 مليار دولار مقارنة بـ 64 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي وتناقضت معدلات المعاملات في أمريكا الشمالية إلى 22 مليار دولار مقارنة بـ 29 مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام 2007، إلا أن أسواق الاستثمارات المتوسطة ما تزال تعطي مؤشرات إيجابية متفائلة. ومع صعود منطقة الخليج كمقر مركزي، فإننا نرى اهتماماً عالمياً متزايداً بالأسواق الخليجية، وخاصة المستثمرين من آسيا الذين يبحثون عن تعزيز أعمالهم في الشرق الأوسط من خلال الاستحواذ على الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا القطاع يتطلب معارف وخبرات متخصصة بالأسواق الناشئة، الأمر الذي يؤكد عليه خلال تنفيذ عمليات الدمج والاستحواذ العالمية عبر الاعتماد على فرقنا الـ 12 المتخصصة بهذا القطاع ضمن مختلف فئاته، بما في ذلك خدمات الأعمال، والأعمال الكيميائية، والترفيه والتجزة، والتغليف.

وبحسب دراسة الاتحاد الدولي لشركات الدمج والاستحواذ التي أعدتها شركة «ميرجرماركت»، وصدرت اسم فان صفقات الدمج والاستحواذ متوسطة الحجم بين شركات الملكية الخاصة والمسؤولين التنفيذيين في الشركات سوف تواصل انخفاضها على المستوى العالمي، مع انتقال أزمة

أكد التقرير أن عمليات الاستحواذ والدمج الإقليمية يتوقع أن تسهم في تحسين المناخ السائد حالياً نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. إلا أن التقرير حذر من أن سياسات الأبواب المغلقة المعمول بها حالياً بحاجة إلى إجراءات عاجلة لإعادة الثقة لدى المستثمرين المحتملين.

وأكد فيصل الصيرفي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في بيت الاستشارات المالية على أن الإمارات العربية المتحدة وخاصة دبي ستبقى من أفضل الوجهات الاستثمارية أمام الشركات الهاربة من وطأة الأزمة العالمية حيث تمتلك الدولة جاذبية خاصة لتلك الشركات مع الإعفاء الكامل من الضرائب بالإضافة إلى البنية التحتية وبيئة العمل المتطورة.

وأيد الصيرفي مساهمة دول الخليج في حلحلة الأزمة العالمية من خلال ضخ السيولة في المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث أنه ليس من مصلحة أحد تدني أسعار البترول مع تعمق الأزمة العالمية وتفاقم الركود، كما أن تلك المساهمة ستعظم من دور هذه الدول في صناعة القرارات الاقتصادية العالمية وهو أمر مهم في المرحلة المقبلة.

وقال «على الرغم من الانخفاض الحاد في عمليات الاستحواذ والدمج على المستوى الدولي، وخاصة ما يتعلق بالصفقات الضخمة التي تأثرت بالأزمة العالمية

الدمج والاستحواذ متوسطة الحجم، حيث إن شروط السوق يمكن أن تسهم في زيادة حجم عمليات الدمج والاستحواذ، كما أن القيمة المنخفضة للشركات ستجذب المشترين»، وفي كل الأحوال، يتوقع أن تشهد الأسواق حركة متزايدة النشاط إلى ومن منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف الصيرفي: «التمويل موجود هنا، والأسواق يتوقع أن تحقق نمواً بالرغم من الأزمة العالمية. كما يتوقع أن يتزايد عدد المستثمرين الذين يرون في منطقة الشرق الأوسط وجهة مفضلة للاستثمارات متوسطة الحجم، وخاصة تلك المرتبطة بالأعمال الإسلامية».

عدم الاستقرار في الأسواق يمنح صفقات جديدة

في ظل الأزمة المالية العالمية، ما تزال أنشطة الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط تحافظ على معدلات قوية في الوقت الراهن، وتضمن أهم النتائج التي توصل إليها التقرير بخصوص الشرق الأوسط: حيث شهدت الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008 إنجاز 48 صفقة دمج واستحواذ في المنطقة، بلغت قيمتها 4,6 مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا زيادة بنسبة 4,3% في حجم الصفقات مقارنة مع نفس الفترة الزمنية من عام 2007. كما شهد قطاع الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط أكبر عدد من الصفقات، بالرغم من أن عدد الصفقات المعلنة لم يتجاوز 17% من إجمالي الصفقات.

الائتمان العالمية من دولة إلى أخرى، إلا أن صانعي هذه الصفقات متفائلون بأوضاع السوق في منطقة الشرق الأوسط.

انخفض حجم الصفقات المتوسطة في أوروبا بمعدل 39% عند المقارنة بين مستويات الربع الثالث لعام 2007 والربع الثالث لعام 2008، كما انخفض بمعدل 30% في أمريكا الشمالية خلال الفترة الزمنية نفسها. كما شهدت قيمة تلك الصفقات انخفاضاً مماثلاً. خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، شهدت أوروبا صفقات بقيمة 58 مليار دولار مقارنة مع 64 ملياراً خلال نفس الفترة من العام الماضي، في حين شهدت أمريكا الشمالية صفقات بقيمة 22 مليار دولار مقارنة مع 29 ملياراً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2007.

توقع عدد كبير ممن استطلعت آراؤهم أن هذا الانخفاض سيتواصل، حيث توقع 44% منهم أن صفقات الدمج والاستحواذ متوسطة الحجم ستتناقص في دولهم فيما توقع 34% أن أنشطة الدمج والاستحواذ في بلدانهم ستسجل انخفاضاً في نسخة التقرير التي صدرت في شهر مايو/أيار 2008، ولم يتوقع سوى أقل من ثلث المستطلعة آراؤهم (23%) حدوث ارتفاع في حجم الصفقات خلال العام المقبل.

وأوضح الصيرفي في هذا الإطار: «إن التوجهات التي نشهدها حالياً تجعل من هذه القضية غير واضحة المعالم إلى حد ما. وقد تساهم حالة عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية في منع المشترين والبائعين من تنفيذ صفقات جديدة. ومن ناحية أخرى، فإن المناخ الاقتصادي قد يدفع باتجاه تفعيل أنشطة

48 صفقة دمج واستحواذ في المنطقة قيمتها 4,6 مليار دولار